وإذ يسلِّم بأهمية تعبئة الموارد والأنشطة الترويجية الأخرى من أجل نجاح تنفيذ برنامج العقد الثاني والمشاريع الجديدة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ،

وإذ يلاحظ مع التقدير ما قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من دعم هائل لإعداد وبدء برنامج العقد الثاني ،

١ - يطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينظر بصورة إيجابية في تمويل أنشطة ترمي إلى دعم تنفيذ برنامج العقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ، وذلك خلال دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وفي مواصلة هذا التمويل ؛

٢ - يناشد فرادى المؤسسات المالية الأفريقية والدولية زيادة دعمها لمشاريع برنامج العقد الثاني وأنشطته وتسهيل تمويل هذه المشاريع والأنشطة ؛

٣ - يناشد الدول الأعضاء الأفريقية كفالة تنفيذ المشاريع الجديدة التي ستدرج في برنامج العقد ومواصلة هذا التنفيذ بنشاط ؛

٤ - يطلب إلى المؤسسات الأعضاء في لجنة تعبئة الموارد للعقد الثاني للنقل والاتصالات في أفريقيا ، وبصفة خاصة مصرف التنمية الأفريقي بصفته رئيساً للّجنة ، الاضطلاع بأنشطة لتعبئة الموارد والترويج بغرض تعزيز نجاح تنفيذ البرنامج ؛

٥ - يطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بصفتها وكالة رائدة ، هي وجميع آليات العقد الثاني للنقل والاتصالات ذات الصلة القيام بما يلي :

(أ) إجراء تقييم منتصف المدة الأول في عام ١٩٩٤ لبرنامج العقد الثاني ، على النحو المنصوص عليه في استراتيجية التنفيذ ؛

(ب) تنقيح أهداف برنامج العقد الثاني واستراتيجيته في ضوء الظروف المتغيرة ، إن دعت الحاجة لذلك ، بالتشاور مع الدول الأعضاء ؛

(ج) مساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية الأفريقية في إعداد وتمحيص المشاريع الجديدة لإدراجها في البرنامج في عام ١٩٩٥ على النحو المنصوص عليه في خطة تنفيذ البرنامج [١٧٢] ، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء ؛

(د) تنظيم حلقتي عمل إقليميتين بشأن العقد الثاني من أجل نشر الاستراتيجية والترويج لأهداف العقد الثاني في أفريقيا ؛

٦ - يطلب إلى الجمعية العامة تزويد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، بصفتها الوكالة الرائدة للعقد الثاني ، بالموارد الكافية المخصصة من الميزانية العادية لتمكينها من الاضطلاع بفعالية وكفاءة بالأنشطة الواردة في الفقرات ٥ (أ) إلى (د) أعلاه ؛

٧ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا أن يقدم إلى مؤتمر الوزراء في اجتماعه العشرين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٤٦
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

٦٧/١٩٩٣ - تعزيز نظم المعلومات المتعلقة بالتنمية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يساوره القلق إزاء الفجوة الواسعة بين الشمال والجنوب في تدفق المعلومات الحيوية وفي اقتناء تكنولوجيا المعلومات واستخدامها ،

وإدراكاً منه لأهمية المعلومات في تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا ، لا سيما من خلال تعزيز التجمعات الإقليمية القائمة وإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية ،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى إنشاء شبكات بيانات وقواعد بيانات على النحو المنصوص عليه في المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية [١٧٣] ، فضلاً عن التركيز على تكنولوجيا المعلومات المحددة في اتفاقية لومي الرابعة ، الموقعة في لومي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ يشير إلى قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٦ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١ [١٦٩] و٧٢٦ (د - ٢٧) و٧٣٢ (د - ٢٧) المؤرخين ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ [١٦٦] ،

وتقديراً منه للدعم المتواصل الذي يقدمه مركز بحوث التنمية الدولية إلى نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية من أجل تنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال المعلومات ،

وتقديراً منه أيضاً للدعم الذي توفره إحدى عشرة دولة عضواً من أجل تقديم مشروع تكنولوجيا المعلومات من أجل أفريقيا كي تنظر فيه لجنة الجماعات الأوروبية مرة أخرى في إطار اتفاقية لومي الرابعة ،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أداء نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية التابع للّجنة الاقتصادية لأفريقيا في إيصال المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ،

وإذ يلاحظ أيضاً مع الارتياح مقترح الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا الداعي إلى إدراج أنشطة النظام في الميزانية البرنامجية للّجنة ،

وإذ يضع في اعتباره الحاجة إلى تعزيز المراكز دون الإقليمية للمعلومات المتعلقة بالتنمية التابعة للّجنة ليكون ذلك دعماً في مجال المعلومات للتعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد دون الإقليمي ،

وإذ يلاحظ مع القلق تناقص الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لتنفيذ واستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالتنمية ،

وإذ يلاحظ أيضاً مع القلق الحالة المالية غير المستقرة لنظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية والحاجة إلى وضع حد لاعتماده على موارد التمويل الخارجة عن الميزانية ،

وإذ يرحب باعتزام الأمين العام للأمم المتحدة تقديم موارد كافية للبرامج التي صدر بها تكليف في أفريقيا ، مع إيلاء اهتمام خاص للبرامج المتعلقة بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لدى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ،

١ - يطلب إلى نظام المعلومات المتعلقة بالتنمية للبلدان الأفريقية وضع عناصر لاسترداد التكاليف في سياق إنجازه للخدمات والمنتجات في مجال المعلومات ؛

٢ - يحث الدول الأعضاء ، من أجل الحصول على مزيد من المساعدة التقنية اللازمة في مجال تطوير نظم المعلومات ، على ما يلي :

(أ) إعطاء الأولوية لتطوير نظم المعلومات عن استخدام أرقام التخطيط الإرشادية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بها ؛

(ب) النظر في أنشطة المعلومات المتعلقة بالتنمية في تبرعاتها المعلنة في عام ١٩٩٣ لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية الأفريقية ؛

(ج) القيام ، حسب الاقتضاء ، باستعمال الأحكام المالية بموجب اتفاقية لومي الرابعة لهذا الغرض ؛

٣ - يحث على وجه الاستعجال الأوساط المانحة على دعم أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز قدرات المعلومات المتعلقة بالتنمية في المنطقة الأفريقية ؛

٤ - يطلب إلى اللجنة مواصلة القيام بدورها القيادي في تنسيق المعلومات والتكنولوجيا المتعلقة بالتنمية للاستجابة لمشاكل أفريقيا الإنمائية الملحّة ؛

٥ - يطلب إلى الأمين التنفيذي للّجنة الاقتصادية لأفريقيا التماس موارد إضافية ، عن طريق التبرعات ، من أجل المراكز دون الإقليمية التابعة للجنة المعلومات المتعلقة بالتنمية في إطار البرنامج الفرعي لتطوير نظم الإحصاءات والمعلومات ؛

٦ - يطلب إلى الجمعية العامة ضمان توفير ما يكفي من الموظفين والموارد لإنجاز الأنشطة بشأن برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بتطوير نظم المعلومات ، ابتداءً من الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ .

الجلسة العامة ٤٦
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣

٦٨/١٩٩٣ - المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يشير إلى قرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٨٥ (د - ١٢) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٥ [١٧٤] ، و٤٣٣ (د - ١٧) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٢ [١٧٥] ، و٥٣٧ (د - ٢٠) المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [١٧٦] ، و٥٧٤ (د - ٢١) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٦ [١٧٧] ، و٦١٢ (د - ٢٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٧ [١٧٨] ، و٦٢٢ (د - ٢٣) المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٨ [١٧٩] ، بشأن تمويل المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط وتطويره مستقبلاً ،

وإذ يشير أيضاً إلى قراري مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٦٦٩ (د - ٢٤) المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩ [١٨٠] ، و٦٨٠ (د - ٢٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠ [١٨١] ، اللذين ناشد مؤتمر الوزراء فيهما الجمعية العامة الموافقة ، على وجه الاستعجال ، على إدراج أربع وظائف أساسية للمعهد في الميزانية العادية ،

وإذ يضع في اعتباره قرار مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ [١٦٦] ، بشأن تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل مواجهة تحديات التنمية في أفريقيا في التسعينات ، والذي أعرب فيه مؤتمر الوزراء عن الامتنان للجمعية العامة لتقديمها إلى المعهد منحة تغطي تكاليف الوظائف الأربع من الفئة الفنية لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، مما يمكن المعهد من المساهمة في عملية تعزيز القدرة التنفيذية للّجنة على التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا في التسعينات ،

وإذ يشير إلى قراريه ٦٢/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، و٧٢/١٩٩٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ اللذين أوصى فيهما المجلس ، في جملة أمور ، بإدراج أربع وظائف أساسية من الفئة الفنية في الميزانية العادية للأمم المتحدة كمساهمة في تمويل المعهد على المدى البعيد ولتمكينه من الاضطلاع على أساس مستمر ومطرد لبرنامج عمله ومهامه الموافق عليهما ،